أفضل تلك الفائدة

كيف عارضت الدول اولاً في
انشاء المحاكم المختلطة

لو شاء الباحث لمضى في بيان هذا الجشع العثماني الى مدى لا حدَّ لهُ . ففي المحفوظات المصرية الملكية من الحقائق ما يكفي لكتابة فصل أو فصل على هذا النمط . ولكننا بلغنا نهاية سنة ١٨٧١ وهذا التاريخ يصلح كغيره من التواريخ لانزال الستار على هذا الباب

إلاّ أن القارىء قد يستغرب لماذا شدَّدنا في الفصول السابقة على « الناحية الادبية » من ميزانية أعمال اسماعيل ، وأصررنا على أنهُ إذا بدا للباحث ان طائفة من النفقات التي انفقها لم يكن لها قيمة يقيم لها المالي وزناً خاصًّا ، فانها راجحة في ميزان « القواعد الأدبية » ، ثم عمدنا بعد كل ذلك إلى تخصيص صفحة بعد صفحة رسمنا فيها صورة يغلب عليها حديث الارتكاب ويبنا أن الخديو أنفق عشرات الالوف من الجنيهات على سبيل الرشوة . فهذا التناقض الظاهر يحتاج الى قليل من التفسير

ان المفتاح إلى سرّ هذه المشكلة هو القول الصريح بأننا لا نحاول أن نجعل من اسماعيل قديساً . لأنهُ لم يكن كذلك . بل كان ابن بيئته ، وكان متصفاً بمساوىء فضائله وفضائل مساويه . فكان يوزع المال على السلطان والصدر الأعظم والباشا وصبي المكتب لانهُ كان في حرب مع تركيا ، وكانت هذه وسيلتهُ في اقامة الحرب

سبق لنا أن قلنا أن الجنرال ستون ونحو أربعين من الضباط الاميركيين الذين انتظموا في خدمة الخديو بعيد انتهاء الحرب الاهلية الاميركية قيل لهم أنهم انما ينتظمون في خدمته للكفاح في سبيل استقلال مصر . وقد كانت الدعوة الى انتضاء سيوفهم في سبيل الدفاع عن الحرية ، هي المناطيس الذي جذب هؤلاء المحاربين القدماء الى الشرق بعد تسريحهم من الحرب الاهلية . وكان الاختيار قد وقع عليهم لأن اسماعيل أدرك أنهُ اذا اختار اوربيين ، فكأنهُ منح اوربا رهناً اول على استقلال بلاده . قيل انهُ كان قد اعدَّ معداته ليعلن تحديهُ لتركيا اثناء الاحتفال باقتتاح ترعة السويس . وكان قد اتفق مع الملك فكتور عمانوئيل على ان تهم تركيا من هناك ايطاليا

انها اذا تدخلت في اعلان استقلال مصر فجيوشها يبدمونت واسطولها يهاجمان بعض البلدان العثمانية الداخلية . وترامى الى سمع نبوليون الثالث هذا النبأ فعارض اشد معارضة . فاضطر اسماعيل ان يتخلى عن خطته لما تبين مقاومة فرنسا . فابان اوربا على اسماعيل ان يحارب تركيا عدل عن الالتجاء الى حرب يقوم فيها الثاني مقام المدفع

ولا يمكن اقامة الدليل على اقوال قاطعة كهذه اذ ليس ثمة كتاب ازرق في صفحاته ما يؤيدها ولكنها قائمة على تأكيدات صادرة من مقام عالٍ لا يمكن ان تقتبس اقوالهُ . ولكن كل شيء يؤيد دقة الحقائق الاساسية التي تستخلص منها . فطموح اسماعيل الى تحرير مصر مما لا يتطرق الريب اليه . بل ان اتجاه سياسته كلها يؤيد ذلك . وليس ثمة باعث على الشك في قول الكولونيل شايه لوتم . وقد كانت خيرة الخديو بالجيش العثماني ، مما أثبت لهُ قدرته على اخذ الاستقلال بالسيف اذا سمح لهُ أن يتحدى السلطان . وكذلك نستطيع أن نفهم وجهة نظره . وهي كما يلي :

« أن أوربا تأبى عليَّ باعلان استقلال مصر ومحاربة تركيا اذا اقتضى الأمر في سبيل الحصول عليه . وإذن فلا فائز بالاصلاح القضائي والاستقلال الذاتي بالسلاح الوحيد الذي يتاح لي . اني سأشتري ضمائرهم . ان هذه الغاية جديرة بهذا البذل »

ولكن الراجح أن التاريخ الذي ذكر لمهاجمة تركيا كان خاطئاً . فهو لا يتفق مع انتظام الضباط الاميركيين في خدمته . فالتواريخ في عقود خدمتهم أما سابقة قليلاً لتاريخ اقتباح الترعة وأما بعيدة . ثم أنهُ لا يتفق مع الحقائق التي بسطها نوبار باشا في الرسالة التالية التي كتبها من باريس في ١٢ مايو سنة ١٨٧٠ : —

« في الحفلة الساهرة التي أقامها السفير الاسباني قال لي لورد ليونز أن لورد كلارندون كان قد علم من نواح مختلفة ما أوصى به الخديو في أميركا من السلاح وأنهُ أمره (لورد ليونز) بأن يحدثني في الموضوع ويحذرني من أن الطريق التي يسلكها سموهُ طريق وعر ولا يفضي الى شيء طيب

« ودعيت الى زيارة لورد ليونز في اليوم التالي فذهبت فأعاد عليَّ ما كان قد قالهُ وأضاف اليه أن ستانتن (القنصل الجنرال البريطاني في القاهرة) قد تلقى أوامر بأن يقابل الخديو . فقلت أني لا أعلم شيئاً مما يزعم من أمر شراء الاسلحة . فأجاب لورد ليونز بأنهُ يعلم كل العلم أني غير مطلع على ذلك ، ولكن ما وصلهُ من الحقائق صريح وقاطع ولا سبيل إلى الشك فيه . ثم قال أنهُ اذا لم تحل المسألة فقد تسفر عن متاعب وعقد جديدة لا ترغب فيها أوربا . وقال أنهُ من الطبيعي أن الخديو يرغب في أن يكون مستقلاً ، ولكن لما كان سموهُ ذكياً وحكيماً فانهُ يدرك ان هذا التسلح يثير ريبة الباب العالي ومخاوف الدول[1]

(١) محفوظات عابدين . وثائق الاصلاح القضائي ١٨٧٠ — ١٨٧٥

وفي مذكرة مؤرخة في ١٠ مايو سنة ١٨٧٠ بعث بها نوبار الى القاهرة ولكنها لم تصل الا بعد إملاء فردينان ديلسبس نفراً ما يلي :

« قابلت الآن دوق ده جرامون فسألني هل اعلم ما يضمره الخديو الآن . فقلت لا . فبيّن لي ان حكومة الامبراطور تلقت معلومات عن معاهدة عقدها الخديو مع الولايات المتحدة ارتبط فيها سموه باستخدام نحو خمسين ضابطاً اميركياً ، واوحى بسفن حربية ومواد حربية وطربيدات وانه عزم على ان يرفع علم الثورة على السلطان .

قال الوزير : انك تفهم الحالة . فان فرنسا على الرغم من صداقتها لخديو مصر ، لا يسعها ان تؤيد هذه الخطة ، وستضطر ان تنحاز الى انكلترا وبقية اوربا . فاذا وقع ما يخشى فان اميركا بعيدة ، والخسارة لا تقع على مصر ولا على الترعة بل على الخديو »(١)

وفي كتاب آخر مؤرخ في ١٨ مايو سنة ١٨٧٠ نجد ما قاله اميل اوليفيه رئيس وزراء فرنسا لنوبار : —

« قل لسموه باسمي ، كصديق ، ان هذه الاسلحة تثير القلق ، وان الحكومة ولاسيما الامبراطور لا ترغب في عقد عقد ، وان هذه الاسلحة بدلاً من ان تعزز مكانة الخديو توهنها »(٢)

لو عمد الكاتب الى كتابة رسالة في ادب النفس لكان يلوم اسماعيل لانه عمد الى السلاح الوحيد المتاح له عندما وقفت اوربا هذا الموقف . فقد كان لا بد له من ان يلين لهذا الضغط السياسي لكنه حفن اموراً من الدماء ووفر اكياساً من الذهب بما فعل . فجنت مصر من عمله فائدة عظيمة ، وان كان قصر النظر على الناحية الادبية من عمله لا يعترف بها . فلو سمح له بان يحارب ، وأحرز الظفر في تلك الحرب ، لكانت النفقة اعظم جداً من الاموال التي فرقها ابراهام بك على رجال لم يغنوهم بماله بل كانوا جزءاً من اداة حكومية فاسدة

واذا كانت مصر اليوم من اكثر الامم

في أوائل مارس ١٩٣٧ يخرج رئيس تحرير « المقتطف » ترجمة لكتاب بيير كرابيلس القاضي الاميركي في المحاكم المختلطة سابقاً وهو الكتاب الذي وضعه في الخديو « اسماعيل » ورد فيه ما وجه الى اسمه من تهم وفرى ، مستنداً الى اقوال المؤرخين والساسة ، على الارقام والجداول ، معتمداً على وثائق رسمية لم تنشر محفوظة في قسم المحفوظات بسراي عابدين . وقد استأذن للمترجم مؤلف الكتاب وناشره في نقله الى العربية فنال منهم بالرخصة الرسمية .

وهذا المقال الجانب الاكبر من أحد الفصول

(١ و ٢) محفوظات عابدين : وثائق الاصلاح القضائي

وخلاه ، فانها مدينة في ذلك لبقرية كرومر وبعد نظر استخليل . اني لن احاول هنا ان اسوغ التأكيد الاول بل اسوقهُ على انهُ قول نهض عليه الدليل . اما العامل الاساسي في القول الثاني فهو الاستقرار الذي تتمتع به مصر نتيجة للاصلاح القضائي الذي بذل ابراهام في سبيله جهداً عظيماً مشجعاً جشع الوزراء في الاستانة بينما كان نوبار في العواصم الاخرى يحاول اقناع رجال السياسة المجربين

ولا بد من كلمة في طبيعة هذا الاصلاح القضائي . انهُ وحيد ما توصف به مصر في القانون الدولي من انها دولة تتمتع الدول الاجنبية فيها بامتيازات خاصة . وهذا يعني ان الاجانب فيها لا يحاكمون بمقتضى القانون المصري فقانونها يشمل المصريين لا الارض المصرية . فالانكليزي كان قبل هذا الاصلاح ، اذا باع بضاعة لبرتغالي فيها ، او الاسباني اذا باع بضاعة لهولندي ، لا يقيم احدهما قضية في محكمة مصرية استصداراً لحكم يؤيد حقه في استيفاء ماله ، بل كان على الاول ان يقيمها في القنصلية البرتغالية فيرضى بتفسير القنصل للقانون البرتغالي ، والثاني في القنصلية الهولندية فيقبل تفسير القنصل للقانون الهولندي ، وقد لا يفوز باكثر من ذلك

وكل هذا كان من شأنهِ ان يبث الاضطراب في المعاملات التجارية ويحول دون ورود رؤوس الاموال الاجنبية لاستغلالها في البلاد . فالاصلاح القضائي الذي كافح اسماعيل في سبيله كفاح مستبشر مُصيرٍ ، نص على انشاء قضاء مختلط او دولي وعلى اصدار قانون متناسق يطبق في البلاد كأنهُ دولة داخل دولة . وقد لخص لورد كرومر في احدى رسائله اختصاص هذه المحاكم قال :

« ان تفصل في القضايا المدنية والتجارية والنزاعات الناشئة من تملك الارض ، بين الاوربيين (يريد الاجانب) والمصريين او بين الاوربيين (يريد الاجانب) من جنسيات مختلفة او بين الاوربيين (يريد الاجانب) والحكومة المصرية » (١)

لما بدأ احتلال انجلترا مصر كان قد انقضى ست سنوات على انشاء المحاكم المختلطة . وكان من اثرها بث روح الاستقرار والضمان في الاعمال حتى اصبحت مصر لا تحتاج الا الى استقامة السر اڤلنج بارنج — كما كان يعرف لورد كرومر حينئذٍ — وصدق قصده وبارع خياله ، لكي تقام حريتها على اساس سليم . ولولا ذلك السيد (بره قنصل) العظيم لضاعت الثمار الطيبة التي جنيت من الاصلاح القضائي ، ولكن لولا انشاء المحاكم المختلطة وما نبثهُ من روح الثقة ، لانهار الى الارض الهيكل الذي اقامهُ انكلترا بسعيها الصادق

ثم هنالك عنصر آخر لا يجب الاغضاء عنهُ عند ما يلام اسماعيل على انفاقه مبلغ ٤٢١ر٢٨٩

(١) مصر بعد كرومر : تأليف اللورد بوید : هامش صفحة ١٧ المجلد الاول

جثياً على الاقل ، للفوز من تركيا بالاصلاح القضائي والاستقلال الذاتي . وهو مطابق في القول المأثور «خير للذين يسكنون بيوتاً من الزجاج ان لا يقذفوا حجارة». والمورد ملغر الذي وصف الخديو بقوله انهُ « غشاش اصيل » يقيم لنا الدليل على صحة هذا القول المأثور . فهو يقول في كتابه « انجلترا في مصر » : « ولا يمكن ان نصور تصويراً صادقاً مبلغ الفساد الذي كان الوكلاء الدبلوماسيون الاجانب — ولاسيما في عهد اسماعيل — يمدون اليه في استعمال نفوذهم ليتنزعوا من مصر المسكينة الضعيفة مالاً توفية لأوفح المطالب

« لم يكن الغرض الاساسي من الفوز بامتياز ما في تلك الايام استغلال ذلك الامتياز استغلالاً نافعاً ، بل اختراع سبب لاهمالهِ ثم مطالبة الحكومة بتعويض . وعلاوة على ذلك كانت كل خسارة تصيب اي اجنبي ، او اي ضرر يلحق بهِ حتى ولو كان ناشئاً عن حادث هو المسؤول عنهُ ، فرصة تغتنم للمطالبة بتعويض. فاذا سرق ماله وقع اللوم على الحكومة لانها لم تقم الحراس الاكفاء. واذا جنح زورقهُ الى الشاطىء لام الحكومة لانها لم تنظف قعر النهر مما تراكم فيهِ . ويقال ان اسماعيل قال لاحد حشمهِ في خلال مقابلة مع احد الاجانب : اقفل تلك النافذة لانهُ اذا اصيب هذا الكريم بزكام كلفني ذلك ١٠ آلاف جنيه ، وليس في هذا القول اي مبالغة

« فلما انشئت المحاكم المختلطة ، كانت المبالغ المطلوبة من الحكومة تعدل ٤٠ مليون جنيه . اما ما تمثلهُ هذه المبالغ من الضرر الذي لحق بالمطالبين بها ، فيمكن ان يتبيَّن من ان احدهم كان يطالب بمبلغ ٣٠ مليون فرنك فحكمت لهُ المحاكم المختلطة بالف جنيه » [1]

ان العبرة التي تستخلص من هذه الفقرة المقتبسة واضحة . فاسماعيل كان واقفاً وظهرهُ الى الجدار . وقد كانت بعض الوزارات الاوربية تؤيد هؤلاء المبتزين وتحرضهم على ابتزاز المال من الخديو . وهذا قول فيهِ معنى التحدي ، ولكنهُ يستنتج من كلمات المورد ملغر التي تقدمت . ان الدول لم تأذن لاسماعيل في محاربة تركيا لكي ينتزع منها بسيفهِ الاصلاح القضائي والاستقلال الذاتي . فكان عليهِ ان يختار، فإما ان يدفع مبلغ ٣٠ مليون فرنك توفية لطلب قدَّرتهُ المحاكم المختلطة بالف جنيه واما ان يشتري الخلاص من هذه الحالة باشباع جشع الموظفين المهانين. فهل من الانصاف ان يلام على سعيهِ الى حماية نفسهِ بوسائل مخالفة للتعاليم الادبية حالة ان قبولهُ المحافظة على اساليب الضغط الدبلوماسي الاوربي يعني انتحاراً قومياً . اذا كان ذلك من الانصاف فالمثل اللاتيني السائر « Salus populi suprema lex » اي « سلامة الشعب هي القانون الاعلى » خطأ في خطإ

أما أوربا فانت في التخلي عن امتيازاتها ولم تقف من الاصلاح القضائي موقف عطف

(١) كتاب المورد ملغر «انكلترا في مصر» : الصفحة ٤٤

ورضى . إلاَّ أن معالجة الكثرا للموضوع كان ما يشرّفها . وقد استغرق سعي نوبار شهوراً تحولت الى سنين قبلما فاز من الوزارات الاوربية بالموافقة على انشاء المحاكم المختلطة . وظلت فرنسا تمانع في انشائها بعد موافقة الدول الاخرى ولما أعربت عن رضاها كانت المحاكم قد بدأت عملها فعلا . ان قصة المساعي التي بذلها نوبار من أقصى أوربا الى أقصاها فصل خطير في ملك اسماعيل

كانت القاهرة قد أنبئت في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٧ ان وزارة الخارجية البريطانية «تعترف بضرورة الاصلاح القضائي وتكره مساوىء النظام القائم وتعهدت ببذل معونتها مع الدول على شريطة تعهد الحكومة المصرية بموافقة الدول»[1] . وفي ٨ نوفمبر ١٨٦٧ جاء من ألمانيا أن ألمانيا وافقت على مبدإ الاصلاح القضائي على شريطة حلّ مشكلة الضمانات التي تمنح للاجانب حلاً يبعث على الرضى وعلى شريطة تدبير فترة الانتقال وانشاء مدرسة للحقوق لتدريب قضاة المستقبل . ولكن الامور لم تسر هذا السير الحسن في فرنسا فكتب نوبار الى القاهرة في ٥ مارس سنة ١٨٦٩ ما يلي :

« أشار عليَّ الجنرال فلوري بأني اذا كنت أرغب في الوصول بالمفاوضات الى خاتمة سريعة تبعث على الرضاء فعليَّ أن أطلب مقابلة الامبراطورة وأن أقول لها أن مولاي الجليل قد أمرني بأن أُنبئه على جلالتها تنوي زيارة مصر لحضور الاحتفال بافتتاح ترعة السويس لانهُ اذا كانت تنوي ذلك فهو يرغب في اعداد الاحتفاء بها احتفاء يليق بمقام امبراطورة عظيمة وفاتنة . وقد قال الجنرال ان هذا العمل يبعث على اغتباطها ، وانها هي المسيطرة على الاقالیت (المركيز ده لاقاليت كان وزير الخارجية حينئذٍ : المؤلف) وانهُ اذا لم تفعل فقد تطول المفاوضات

« أما لورد ليوز الذي قابلتهُ بعد ظهر اليوم فقال لي أن المركيز ده لاقاليت ... الاعتماد وليكنه غير مستعجل لان مشكلة البلجيك تستغرق معظم وقته . وأني لمترقب في اغتباط الى الامبراطورة على نحو ما أشار الجنرال فلوري من دون أن أتلقى تعليمات أولاً من مولاي[2]

ان حرق البخور على مذبح زهو امرأة ، يلقي ضوءاً على ناحية من خلق اسماعيل . فقد زُعم انهُ انفق عشرات الالوف من الجنيهات في الاحتفاء باصحاب التيجان الذين حضروا حفلة افتتاح الترعة . والراجح ان هذا الزعم صحيح . ولكن كتاب نوبار المؤرخ في ٥ مارس ١٨٦٩ يدل على ان ذلك الانفاق لم يكن جزافاً وان الاهبة التي قابلهم بها كانت اسلوباً من اساليب حملته في سبيل الاصلاح القضائي

وعلى كل حال يظهر ان الامبراطورة اعجبت باطراء نوبار عندما أذنت لهُ في مقابلتها . فسارت الامور على ما يرام وفي ٢٤ مارس سنة ١٨٦٩ أرسلت البرقية التالية الى القاهرة : —

«عندي من الوزارة ما يثبت لي ان قبول الحكومة الفرنسية اصبح مؤكداً . فلي ان اهنىء مخدومكم . ولا ريب في ان وفاة مدام لاقاليت قد يؤخر صدور البيان الرسمي بضعة ايام»[3]

(١) محفوظات عابدين : ملف الاصلاح القضائي ١٨٦٧ (٢ و٣) محفوظات عابدين : ملف الاصلاح القضائي ١٨٦٩

واذ كان نوبار يبذل مساعيهُ في اوربا ، راجع اسماعيل محفوظاته فلاحظ ان احداً لم يفاتح الولايات المتحدة الاميركية في الموضوع فكتب الى نوبار ما يلي :

« عزيزي نوبار : في موضوع الاصلاح القضائي ، لم تفاتح الولايات المتحدة بعد . فيجدر بنا ان نفعل ذلك الآن »[1]

وكذلك كان . والظاهر ان وشنطن كانت قد تلقت انباء رسمية عما يدور في هذا الصدد . ويقول القاضي برنتن : ولكن من سخرية القدر أن اول نبأ اتصل بحكومة وشنطن عن مشروع الاصلاح ، كان مفرغاً في قالب نداء الى الولايات المتحدة لتستعمل نفوذها لمنع تحقيقه . وكان هذا النداء باسم أمة لم إحداً بأنها اليوم ، عميد المحاكم المختلطة ومقدَّم رجال القانون في مصر . ففي رسالة مؤرخة في ٢٢ دسمبر سنة ١٨٦٧ وموجهة الى وزير خارجية اميركا أعربت حكومة اليونان عن رأيها بأنهُ يبدو لها ان تعديلاً خطيراً كهذا ولا سيما لأنهُ يمس جميع حقوق الأجانب تقريباً في مصر ، يُعدُّ سابقاً لأوانه وان الجهل والتعصب والمفاسد المتأصلة في العناصر الوطنية تحول دون دعوتها لممارسة أعلى وظائف القضاء »[2]

ان المعارضة الناشئة عن وقوف حكومة اليونان هذا الموقف وضعت عراقيل كثيرة في طريق نوبار . ولكنهُ كان قادراً على التهرض بالتبعة الملقاة عليه . فقد كان متصفاً بالتفاؤل وحسن الحيلة والصراحة ، فلم يقنط من طرق أبواب الوزارات في أوربا . ولكن روسيا القياصرة لم تكن جزءاً من أوربا حينئذٍ أكثر من روسيا السوفيت الآن . وكان نظرها الى الواجب يختلف عن نظر لندن . فالذهب كان في نظرها مفتاحاً من مفاتيح التمثل . واذن كان لا بدَّ من الاعتماد على مساعي ابراهام في مفاوضها . فأرسلت اليه برقية في ١٣ يناير سنة ١٨٧٣ وكان لا يزال في الاستانة فاذا البرقية تنطوي على ما يلي :

« يجدر بك ان تأخذ مبلغ ٨ آلاف جنيه في سندات (القنصلية) وضعها في ظرف واكتب عليه عنوان الجنرال إجناتيف ، ثم اختمهُ بالشمع الأحمر ولكن لا تستعمل خاتمك . ثم سلمهُ الظرف وقل لهُ انك تلقيت هذا الظرف بالسفينة الخاصة التي جاءت لنقل جهاز ابنتي . فاذا سأل عما فيه فقل انك لا تعلم . واجتنب ان يقع الظرف أمامك حتى يظن انك لا تعلم شيئاً عما فيه »[3]

كانت روسيا في تلك الايام لصيقة الروم الارثوذكس من المسيحيين . وكانت ذا سلطان عظيم في الاستانة . وكانت تطمح الى مدّ نطاق امبراطوريتها الى البوسفور . وكان سفيرها من أعظم السفراء الموفدين الى الباب العالي مقاماً ونفوذاً . فلو عارض في الاصلاح القضائي لتعذر على اسماعيل تحقيق ما يصبو اليه . وقد كان الجنرال إجناتيف سفير القيصر ولذلك كانت خطة اسماعيل تنطوي

(١) اشتراك اميركا في المحاكم المختلطة تأليف جيمس برنتن القاضي بالمحاكم المختلطة بالاسكندرية ص ٧٣
(٢) محفوظات عابدين : ملف ابراهام : سنة ١٨٧٣

على كسب عطف هذا السفير . فاقبل ابراهام على عمله بما عرف به من الدقة والنظام . وفي يوم ١٥ يناير أنبأ اسماعيل بانهُ سيعالج مسألة الظرف وفقاً لتعليماته ثم يسلمهُ للجنرال إيجناتيف [1]

الاَّ ان سير الامور كان بطيئاً . ولم يستطع « مراقب » الخديو ان يفي « مولاهُ » باي تقدم نحو الغرض الاَّ في ١١ فبراير . قال في رسالته :

« قال لي « البكير » كامارا انهُ اذا شئنا ان تمضي مسألة الاصلاح القضائي فعلينا ان نعطيه المال الذي وعد به ، لان التدبير قد تمَّ تقريباً بفضل ايجناتيف الذي يطلب عشرين الفاً من الجنيهات . فقلت له : اني وعدتك حقيقة بمبلغ من المال ولكنني فعلت ذلك على شرطين اولهما : ان تأتيني بكتاب من إيجناتيف بان روسيا توافق على جميع الشروط . وثانيهما : أن تنهي المسألة في خلال شهرين . فذهب كامارا ثم عاد وهو يقول ثق بي عندما أقول لك ان إيجناتيف قد بذل جهده . ولكن المسألة لم تنته بعد . وقد تطول اذا لم يسلَّم المبلغ الذي وعد به » [1]

وتلقى ابراهام رداً من القاهرة في اليوم نفسه ومؤداه انهُ قد خولهُ دفع مبلغ ٨ آلاف جنيه وان الباقي وهو ١٢ الف جنيه يرسل عندما يسلمهُ ايجناتيف كتاباً ينصُّ على أن حكومتهُ خوَّلتهُ حق الموافقة على الاصلاح القضائي . فكان ردُّ ابراهام على هذا مؤرخاً في ١٣ فبراير وقد اكَّد فيهِ انهُ سلَّم إيجناتيف مبلغ ٨ آلاف جنيه على اساس القواعد التي وصفها الخديو فلما كان اول مارس جعل كامارا يشدَّد على ابراهام بوجوب دفع الباقي من المبلغ وهو ١٢ الف جنيه للسفير وأنبأهُ بأن الرسالة الخطيرة التي تنصُّ على الموافقة ستسلم في ذلك المساء . وقد سلمت فعلاً ولكنها كانت كما يصفها المحامون « مبهمة وعامة وغير محدودة » . فلما أبلغت محتوياتها الى الخديو بالبرق أبرق سموُّهُ الى ابراهام بتاريخ ٣ مارس :

« لا معنى لهذا الكتاب . ومن بواعث الأسف ان يكون قد تسلم مبلغ ١٢ الف جنيه لانهُ لن يعطينا كتاباً آخر الاَّ لقاء مبلغ آخر من المال » [1]

وقد كان ابراهام عارفاً بمداخل هذه المعاملات ومخارجها فلم يخدع فأبرق الى مولاهُ بذلك وقد طال الاخذ والردُّ بين ابراهام ووكيل السفير الروسي حتى منتصف شهر مارس اذ فاز ابراهام بكتاب من السفير وأفى بالغرض فأبرق الى الخديو :

« مولاي الجليل . دفعت مبلغ ١٢ الف جنيه لايجناتيف فكان شديد الاغتباط »

ان سرد هذا القصة الاليمة من قصص الجشع الروسي يبين كيف تغلَّب الخديو على احدى العقبات التي هددت مشروع الاصلاح القضائي بالحبوط . وقد كان هناك عقبات اخرى ولكن نوبار تخطاها بمنطق السياسي المحنك وباقة الدبلوماسي البارع

(١) محفوظات عابدين ملف ابراهام ١٨٧٣